

المملكة المغربية



الهيئة في خدمة الاستقرار والحماية

كتيب مؤسسي

2026



المملكة المغربية



ACAPS

هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي
الهيئة المغربية للتأمين والاحتياط الاجتماعي
Autorité de Contrôle des Assurances et de la Prévoyance Sociale

يقدم هذا الكتيب المهام الرئيسية لهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي ومجالات تدخلها وأولويات عملها. كما يسلط الضوء على دورها في الإشراف على قطاعي التأمين والاحتياط الاجتماعي، وحماية المؤمن لهم والمنخرطين والمستفيدين من العقود، فضلا عن مواكبة التحولات التي تشهدها القطاعات الخاضعة لمراقبتها.





عبد الرحيم الشافعي

التنمية المستدامة للقطاعات الخاضعة لمراقبتها. ويستند تدخلها إلى مقارنة للإشراف القائم على المخاطر، وتعزيز المستمر للآليات الاحترازية، والنهوض بالحكمة الجيدة، ومواكبة التطورات التنظيمية والقطاعية.

كما تسهر الهيئة على تحفيز الابتكار المسؤول، وتشجيع الشمول في مجالي التأمين والاحتياط الاجتماعي، والنهوض بالتربية المالية، والمساهمة في تعزيز الثقة في المؤسسات وآليات الحماية. وتولي الهيئة اهتماما خاصا للمخاطر الناشئة التي قد تؤثر على توازنات القطاعات الخاضعة لمراقبتها، وعلى قدرتها على الاستجابة المستدامة لاحتياجات المواطنين والاقتصاد.

01 كلمة الرئيس

يحتل قطاعا التأمين والاحتياط الاجتماعي اليوم مكانة أساسية في حماية المواطنين، وتمويل الاقتصاد، وتعزيز المرونة الاجتماعية والمالية لبلادنا.

في ظل بيئة تطبعها تسارع التحولات التكنولوجية، وبروز مخاطر جديدة، والرهانات المرتبطة بالتغير المناخي والاستدامة، فضلا عن تطور تطلعات المواطنين، فإن هذين القطاعين مدعوان إلى مواصلة التكيف مع الحفاظ على صلابتهما وقدرتهما على الاضطلاع بمهامهما على أكمل وجه.

وفي هذا السياق، تواصل هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي عملها في خدمة الاستقرار المالي، وحماية المؤمن لهم والمنخرطين والمستفيدين من العقود، وكذا



02 نبذة عن هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي

تعمل الهيئة على تعزيز الثقة في قطاعي التأمين والاحتياط الاجتماعي، خدمة للمواطنين والاقتصاد والاستقرار المالي.

المهام

تنظيم قطاعي التأمينات والاحتياط الاجتماعي والإشراف عليهما خدمة للحماية والاستقرار



الإطار القانوني

القانون رقم 64-12 القاضي بإحداث هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي. دخل حيز التنفيذ في 14 أبريل 2016



النظام الأساسي

هيئة عمومية مستقلة



المبادئ

- الاستقلالية
- الشفافية
- المسؤولية
- الاستباقية



الاستقرار

الاستقرار المالي وحسن سير سوق التأمينات وقطاع الاحتياط الاجتماعي



الحماية

مؤمن لهم، منخرطين ومستفيدين من العقود



قطاع الاحتياط الاجتماعي



- ✓ أنظمة التقاعد الأساسية والتكميلية
- ✓ الأنظمة المسيرة للتأمين الإجباري عن المرض
- ✓ التعاضديات
- ✓ الأنظمة الداخلية للتقاعد
- ✓ الصندوق الوطني للتقاعد والتأمينات (CNRA)

مقاولات قطاع التأمينات وإعادة التأمين



- ✓ مقاولات التأمين وإعادة التأمين
- ✓ وسطاء التأمين
- ✓ الكيانات الأخرى المؤهلة لعرض عمليات التأمين وإعادة التأمين
- ✓ مكاتب تأمينات المجموعات وفق الشروط المنصوص عليها في المقتضيات التنظيمية



نطاق الإشراف

تنظيم، إشراف وحماية



في إطار مهامها التنظيمية، تساهم الهيئة في إعداد وتطوير الإطار التنظيمي المطبق على قطاعي التأمين والاحتياط الاجتماعي. كما تتدخل في إجراءات الاعتماد والمصادقة والترخيص المنصوص عليها في التشريعات الجاري بها العمل.

الأهداف الرئيسية

محاور التدخل

السهر على الصلابة المالية للفاعلين في السوق، وعلى احترام القواعد الاحترازية، وحماية المؤمن لهم والمستفيدين من العقود.

تنظيم قطاع التأمينات والإشراف عليه



المساهمة في حماية المنخرطين والمستفيدين، ومراقبة الهيئات الخاضعة للإشراف، والحفاظ على توازنات الأنظمة.

تنظيم قطاع الاحتياط الاجتماعي والإشراف عليه



المشاركة في مراقبة المخاطر النظامية، وتحليل الهشاشة القطاعية، وتعزيز منظومات الوقاية من المخاطر.

المساهمة في الاستقرار المالي والمراقبة الماكرو اقتصادية



إعلام عموم المواطنين وتحسيسهم، وتحفيز فهم أفضل للمنتجات والخدمات المالية، والمساهمة في اتخاذ قرارات مدروسة.

تعزيز التربية المالية



الحفاظ على الاستقرار

تعتبر الرقابة الاحترازية رافعة أساسية للاستقرار والثقة. وتهدف إلى التأكد من توفر الفاعلين الخاضعين للمراقبة على قدرات كافية للوفاء بالتزاماتهم على المدى الطويل، والتحكم في المخاطر التي قد تؤثر على التوازنات القطاعية.

ويستند عمل الهيئة إلى مقارنة قائمة على المخاطر، تدمج تقييم أوجه الهشاشة، وتتبع منظومات الحكامة، وتقدير نظم التدبير والمراقبة الداخلية.

كما تولي الهيئة اهتماما خاصا للمخاطر الناشئة، لا سيما تلك المرتبطة بالتحول الرقمي، والرهانات المناخية، والتطورات التكنولوجية.

وتسهر الهيئة أيضا على احترام منظومات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل الكيانات الخاضعة لمراقبتها.

وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة تساهم في المراقبة الماكرواقتصادية من خلال مشاركتها في أشغال لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر النظامية (CCSR) إلى جانب الهيئات المالية الوطنية الرئيسية .

استدامة الاحتياط الاجتماعي



تضطلع منظومات الاحتياط الاجتماعي بدور رئيسي في آليات الحماية الاجتماعية. وفي إطار اختصاصاتها، تساهم الهيئة في الإشراف على الهيئات الخاضعة لمراقبتها، وكذا تتبع ديمومة الأنظمة وتوازنها الديموغرافية والمالية والاكتوارية.

ويندرج عملها أيضاً في إطار مقارنة تحليلية استشرافية تروم استباق التطورات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية التي قد تؤثر على استدامتها على المدى الطويل.

وتروم هذه المقاربة تحفيز ديمومة الأنظمة، وتعزيز حكامتها، ومواكبة النقاشات المتعلقة بتطورها في ظل سياق تطبعه التحولات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية.

الأهداف

تتبع التوازنات الديموغرافية والمالية والاكتوارية للأنظمة



تحديد المخاطر التي قد تؤثر على ديمومة الأنظمة



تعزيز آليات المراقبة والحكمة



مواكبة السلطات العمومية بهدف النهوض بتطورات القطاع



محاور التدخل

تتبع التوازنات



تحليل المخاطر



الحكمة والمراقبة



المواكبة



مواكبة التحولات التي تشهدها القطاعات الخاضعة للمراقبة

مجالات التدخل	الرهانات
تحفيز الولوج إلى خدمات ملائمة وتعزيز التربية المالية	الشمول التأميني والمالي 
المساهمة في استدامة المنظومات المعنية والإشراف عليها	تعميم الحماية الاجتماعية 
مواكبة الابتكار المسؤول وتطور الممارسات في السوق	التحول الرقمي 
تشجيع الإدماج التدريجي للرهانات البيئية والمناخية في منظومات تدبير المخاطر	الاستدامة والمخاطر المناخية 

يتطور قطاعا التأمين والاحتياط الاجتماعي في بيئة تطبعها التحولات التكنولوجية، ورهانات الاستدامة، وتطور تطلعات المواطنين، وكذا الإصلاحات التي تم إطلاقها في مجال الحماية الاجتماعية.

وفي إطار مهامها، تواكب الهيئة هذه التطورات من أجل تحفيز تطوير قطاعات أكثر شمولاً، وأكثر مرونة، وتوجها بشكل أكبر نحو تلبية احتياجات المواطنين والاقتصاد.

حماية المؤمن لهم والمنخرطين والمستفيدين



تشكل حماية المؤمن لهم والمنخرطين والمستفيدين أولوية دائمة للهيئة.

ومن خلال مهامها المتعلقة بالإشراف والمراقبة ومعالجة الشكايات والتربية المالية، تساهم الهيئة في تعزيز الشفافية، وتحسين الممارسات في السوق، والنهوض بعلاقة الثقة بين الفاعلين الخاضعين للمراقبة والمؤمن لهم والمنخرطين والمستفيدين.

وتروم هذه المقاربة ضمان الولوج إلى معلومة واضحة، وتحفيز المعاملة العادلة للمؤمن لهم والمنخرطين والمستفيدين، وتعزيز فعالية حقوقهم.





المنظومة والتعاون



تعمل الهيئة في تفاعل مع مجموعة من الفاعلين المؤسساتيين والمهنيين والأكاديميين على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية .

ويحفز هذا التعاون تقاسم الخبرات، وتطوير الممارسات الفضلى، والتقارب مع المعايير الدولية في مجالي التنظيم والإشراف .

وتساهم الهيئة أيضا في تعزيز القدرة الجماعية على استباق التطورات التي يشهدها القطاع، ورفع التحديات المرتبطة بالاستقرار المالي، وحماية المؤمن لهم والمنخرطين والمستفيدين، وتحول الأسواق .

ويندرج هذا التعاون في إطار منظومة تجمع بين الفاعلين الخاضعين للمراقبة، والمؤسسات الوطنية، والشركاء الدوليين، وكذا كافة الأطراف المعنية بتطوير واستقرار القطاعين الخاضعين للإشراف .

التنظيم والخبرة

تعتمد الهيئة على خبرات متعددة التخصصات تشمل مهن التنظيم، والرقابة الاحترازية، والتفتيش، وتحليل المخاطر، والاكتوارية، والدراسات، وحماية المؤمن لهم والمستفيدين، والشؤون القانونية، والتعاون الدولي، والتربية المالية. وتحظى هذه الكفاءات بدعم من لدن وظائف المساندة المخصصة للموارد البشرية، والمالية، ونظم المعلومات، والمشتريات، والتواصل، واللوجستيك.

الحكمة

تمارس الهيئة مهامها في إطار حكمة تضمن استقلاليتها وشفافيتها ومسؤوليتها. ويتمحور تنظيمها حول مجلس مكلف بتحديد التوجهات الاستراتيجية للهيئة، ورئيس يتولى تنفيذها، بالإضافة إلى هيئات استشارية تساهم في ممارسة مهامها. وتروم هذه المنظومة ضمان اتخاذ قرارات قائمة على مبادئ الحكمة الجيدة، من أجل حماية المؤمن لهم والمنخرطين والمستفيدين، والاستقرار المالي، وحسن سير القطاعين الخاضعين لإشراف الهيئة.

الشفافية ونشر المعلومة

تولي الهيئة أهمية خاصة للشفافية وتقاسم المعلومات. ولهذا الغرض، تنشر بانتظام تقارير ودراسات وإحصائيات وتحاليل تهم قطاعي التأمين والاحتياط الاجتماعي. وتتولى الهيئة جمع وتحليل ونشر المعلومات الاقتصادية والمالية والإحصائية المتعلقة بقطاعي التأمين والاحتياط الاجتماعي، وذلك قصد تنوير السلطات العمومية، والفاعلين في القطاعات الخاضعة للمراقبة، والباحثين، وكافة المواطنين.

ويرتكز هذا المسعى، على وجه الخصوص، على نشر التقرير السنوي للهيئة، وكذا وثائق التحليل والتتبع القطاعية الموجهة لتنوير مختلف الأطراف المعنية بشأن تطور القطاعين اللذين تشرف عليهما الهيئة.

أرقام رئيسية

قطاع التأمين سنة 2025

التأمين البنكي

- 15 بنكا، ضمنها 05 بنوك تشاركية
- 3 شركات للتمويل
- 1 جمعية واحدة للقروض الصغرى
- 9 مؤسسات للأداء

التوزيع



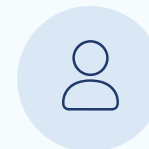
1 180

مكتب للتدبير
المباشر (BGD)



530

سمسار



1 625

وكيل تأمين

25

مؤسسة
للتأمين وإعادة
التأمين

أنظمة الاحتياط الاجتماعي التي تشرف عليها الهيئة

التعاضديات 28 تعاضدية



- 11 تعاضدية- القطاع العام
- 07 تعاضديات- القطاع شبه العمومي
- 05 تعاضديات- القطاع الخاص
- 05 تعاضديات- المهن الحرة

التقاعد 9 أنظمة



- أنظمة المعاشات المدنية والعسكرية
- النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد
- الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين
- نظام معاشات العمال غير الأجراء
- تقاعد مستخدم بنك المغرب
- تقاعد مستخدم المكتب الوطني للماء والكهرباء
- الصندوق المهني المغربي للتقاعد
- النظام التكميلي للنظام الجماعي لمنح التقاعد
- النظام التكميلي للصندوق المغربي للتقاعد

التأمين الإجباري الأساسي عن المرض 6 أنظمة + هيئتان تدبيران



- نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض- القطاع العام
 - نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة
 - نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض - القطاع الخاص
 - نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض- المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا
 - نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض- تضامن
 - نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض- الشامل
 - الهيئتان المدبرتان
-
- الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

المملكة المغربية



شارع العرعار، حي الرياض الرباط - المغرب

الهاتف +212 (5) 38 06 08 18

الفاكس +212 (0) 538 06 08 05 / 08 01

البريد الإلكتروني contact@acaps.ma

www.acaps.ma